مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية
Phoenix For Research and Field Studies
Gaza University جامعـــة غـــزة
فينيق
PHOENIX

مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية

ورقة سياسات بعنوان:

تعزيز ودعم المشاركة السياسية للشباب

إعداد الباحثة:

نور أبو شملة

أكتوبر 2022

فلسطين - غزة - عمارة أبو شعبان - شارع المؤسسات -مقابل سلطة النقد
Abu Shaaban Building,Institutions Street, opposite the Monetary Authorty, Gaza , Palestine
info@phoenix-center.ps 082822506

المقدمة

بناء علي التقديرات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمنتصف العام 2022، هناك حوالي 14.3 مليون فلسطيني منهم نحو 5.35 مليون فلسطيني في دولة فلسطين بواقع 3.19 مليون نسمة في الضفة الغربية، وبينما قدر عدد سكان قطاع غزة حوالي 2.17 مليون نسمة.*1

يشكل الشباب من الفئة العمرية 29-18 سنة في فلسطين، أكثر من خمس المجتمع الفلسطيني بواقع 22% من اجمالي السكان في فلسطين منتصف العام 2022، وعلي الرغم من أن مجتمعنا مجتمع شاب، إلا أن المشاركة السياسية لفئة الشباب فيه محدودة ومحدودية هذه المشاركة يقف وراءها عدة عوامل تتعلق بالظروف السياسية في المجتمع الفلسطيني المتمثلة في الانقسام والتشتت داخل وخارج فلسطين الناتج عن الاحتلال وعدم وجود دولة حقيقية تمتلك السيادة علي الأرض، عدا عن ذلك عدم افساح المجال للشباب ليكونوا جزءا من عملية صنع القرار سواء علي المستوى المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وحتي الأحزاب حيث أنه منذ 16 عاما من الانقسام لم تجر أي انتخابات رغم اشتراط القانون الأساسي الفلسطيني بدورية الانتخابات التي لا يجوز تأجيلها لأكثر من أربع سنوات فيما بقي الرئيس في مكانه لأكثر من 3 دورات متتالية وبقي المجلس التشريعي رغم حله قائما بولايته حتي اللحظة في الوقت التي غابت فيه الانتخابات الطلابية والبلدية والنقابية في قطاع غزة، من هنا تأتي هذه الورقة التي ستتطرق لطرح بدائل لتحيق تغيير في النظام السياسي الفلسطيني يسمح بالمشاركة الشبابية في الانخراط في المجتمع السياسي.

عرفت البشرية السلطة والقوة منذ فجر التاريخ فالسلطة انبثقت من الطبيعة البشرية التي تحتاج إلي الضغط والتوجيه وهي ضرورية لاستمرار المجتمع واستمرار الأمان. فالنظام السياسي في صورته الاجتماعية يقوم بأدوار معينة استنادا علي القوة والسلطة لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق أكبر كم من المصالح العامة، وأما النظام السياسي في صورته التنظيمية فهو مجموعة المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية التي تتوزع فيها عملية صنع القرار السياسي وفقا للدستور والقانون .

أهمية الورقة

تكمن أهمية هذه الورقة في بيان الأسباب والعوامل التي أدت الي مصادرة حق الشعب وبالتحديد فئة الشباب في حق المشاركة السياسية رغم مستوي الوعي السياسي المرتفع لدي الشباب وخصوصية الحالة الفلسطينية التي أدت لوجود حالة من النضال المتواصل الذي كان يقوده فئة الشباب علي مدار هذا الصراع الممتد، وتأتي هذه الورقة لتلقي الضوء على الإشكاليات التي تحول دون تعزيز المشاركة السياسية لدي الشباب الفلسطيني، ومن ثم اقتراح بدائل لمعالجة هذه الاشكاليات.

الهدف من الورقة

الهدف العام

ايجاد مجتمع واع لإمكانيات وحقوق الشباب وأن يكون عونا في تحقيق كامل حقوقهم والاعتراف بدورهم المميز في التأثير والتغيير والإصلاح وأن يكون الشباب هم العنصر الرئيسي في الأحداث السياسية والثقافية والاقتصادية واقتراح سياسات وآليات عمل تزيد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني

الأهداف الفرعية

1. تقديم مقترحات لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لتطوير ودعم مشاركة الشباب في الحياه السياسية العامة، ومعالجة أسباب الفجوة القائمة بين مؤسسات المجتمع المدني والشباب الفلسطيني، وتقليص المعيقات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني.
2. دعم دور الشباب في المشاركة السياسية، وتدعيم الديمقراطية السياسية المجتمعية، وايجاد مجتمع واعى له دور في تعزيز حقوق الشباب والاعتراف بدورهم في التأثير والتغيير والإصلاح.
3. أن يكون الشباب هم العنصر الرئيسي في الأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية والبحث عن واقع المشاركة السياسية للشباب كونهم جماعة متميز
4. توضيح مفاهيم الديمقراطية وحقوق الأنسان السياسية
5. وضع خطة استراتيجية طويلة الأمد لتفعيل دور الشباب في كل المجالات السياسية والانتخابية ك (ناخبين، مرشحين، موظفين، مراقبين) مراكز صنع القرار.
6. تعريف الشباب بحجمهم الحقيقي وحقوقهم السياسية المغيبة
7. طرح التحديات التي تحد من مشاركة الشباب في الحياه السياسية ووضع حلول لها .

أولا المشاركة السياسية والديمقراطية

لابد لنا من تحديد مفهوم الديمقراطية لما له أهمية في تشكيل أساسي للتطور الاجتماعي والسياسي المنشود في فلسطين، خاصة وفي السنوات الأخيرة حيث اختلطت عناصر ومكونات المفهوم الديمقراطي الفلسطيني لتبعدنا عن المفهوم الحقيقي للديمقراطية، فأصبح كل تيار ينادي بمفهوم الديمقراطية حسب فهمه له.

فالديمقراطية هي شكل من أشكال الحوكمة ذات القيادة المتمثلة والمسؤولة، وبحسب تعريف أساتذة العلوم السياسية **فيليب شميتر وتيري كارل** فإن 1" الديمقراطية السياسية الحديثة هي نظام حكم يساءل فيه الحكام عن أفعالهم في

الشأن العام من قبل المواطنين الذين يؤثرون بشكل غير مباشر من خلال تنافس وتعاون ممثليهم المنتخبين"، فهذا التعريف يبرز المواطنة كمكون أساسي للديمقراطية، وهكذا تكون المواطنة آلية للإدماج والإقصاء في آن واحد يربط الانسان بالدولة بعقد اجتماعي مدني غير ارثي .2**

والديمقراطية في مفهومها الحديث تعني: حرية الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع باختيار الأطر القانونية والتشريعية الناظمة لحياتهم وعلاقاتهم الداخلية والخارجية، والضامنة لحقوقهم ومشاركتهم في صنع القرارات.

فعلي إثر هذه التعريفات فإن الانتخابات الفلسطينية تناقض الديمقراطية، بسبب تغيب العملية الانتخابية في الأراضي الفلسطينية لمدة 16 سنة متتالية وذلك بسبب النظام متعدد الأحزاب، مما أدي الي وصولنا لمجتمع يفتقر إلي السمات الديمقراطية في جميع مفاصل المجتمع، لذا لابد من الانتخابات الديمقراطية التي تشارك الشباب لتطبيق المساءلة الديمقراطية، ففي الضفة الغربية وقطاع غزة هناك سلطتان تعملان بصفة بوليسية وقمعية متزايدة في ظل نظام استعماري استيطاني متنامي العسكرة، فالمرة الأولي التي مارس بها الفلسطينيون العمل الديمقراطي عندما تولت حركة فتح قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في 1969 بإبراز الشعب الفلسطيني شعبا موحدا اعتبرتها اسرائيل تهديدا جديا وسعت الي اضعافها وتهميشها ، حيث بلغت الديمقراطية السياسية الفلسطينية ذروتها في عقد الثمانينات أبان الانتفاضة الأولي، وقد وصفها أستاذ القانون 2**جورج بشارات** بأنها (أكثر حركات الشعب الفلسطيني ديمقراطية وملهبة المشاعر الشعبية والنشاط التي نقلت القدرة علي المبادرة السياسية مؤقتا من يد زعماء الشتات والمصلحين السياسيين إلي يد قيادة شابة لامركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة) فالتاريخ الفلسطيني يبرهن بوضوح علي وجود قدرة مؤسسية قادرة علي تمثيل الشعب الفلسطيني من خلال حركة وطنية لا منازع لها ، ولابد من مساءلة القادة السياسيين من خلال الانتخابات من أجل الوصول لتحرير وطني ، ففي النظام الديمقراطي يجب اختيار الرابحين والخاسرين وبناء علي ذلك فإن الخاسرين لا يشاركون في الحكم ولكن هل هذا حقا نموذج يناسب الفلسطينيين وهم يواجهون عدة تحديات وجودية ؟

إن التحدي الحقيقي اليوم ليس بإجراء انتخابات أخري بل في إعادة بناء الحركة الوطنية الشاملة التي تمثل الفلسطينيين أينما كانوا وأينما وجدوا علي أساس استراتيجية وبرنامج سياسي مصمم ومنظم للتحرر الوطني، فغياب الديمقراطية دفع ثمنه المجتمع الفلسطيني عندما أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2006 والتي حققت فيها حماس فوزا كبيرا ثم منعت من الحكم .

من هنا ولدت الانقسامات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وهذا الانقسام يمهد الطريق لإسرائيل لتتلاعب بالسياسة الفلسطينية لتحقيق لمصالحها .

ثانياً: دور الشباب في المشاركة السياسية

من الواضح أن فئة الشباب تشكل نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني ولهذه الفئة الاجتماعية صفات وخصائص ومشاكل وتطلعات قلما تلفت انتباه صناع القرار اليها ، وحول الحديث عن المشاكل التي تواجه الشباب لابد لنا من النظر الي نسب الشباب العاملين في المجتمع الفلسطيني فرغم أن نسب الشباب المتعلمين مرتفعة للشباب فبيانات العام 2021 تشير إلي أنه من بين كل 100 شاب أو شابة في العمر هناك 18 شاب أو شابة حاصلون علي درجة البكالوريوس فأعلي ما يقابلها عدم توفر فرص عمل فالبطالة تزايدت معدلاتها الا أن وصلت 62% بين الإناث و33% بين الشباب الذكور وكانت الأعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.***3

يعاني الشباب الفلسطيني من تهميشا مزدوجا فيسود في أوساطهم شعور عام بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل، فمن جهة قيدت روح الابداع لديهم وقلصت طموحاتهم مع ما يواكب هذه الفئة من قمع وكبت، ومما يواجه المجتمع الفلسطيني من ترديات اقتصادية واجتماعية وأمنية في ظل نظام سياسي هش وضعيف، فيتحولون إلي مجرد أدوات تسيرها قوي سياسية لها أجندات مختلفة، من هنا نري أن الشباب أكبر شريحة لم تأخذ دورها وحجمها الحقيقي في المشاركة السياسية الفاعلة، فلا بد من اعادة النظر بهذه الفئة اليافعة وادماجها في النظام السياسي باعتبار مشاركة الشباب الفلسطيني أحد أشكال الديمقراطية التي من شأنها ايصالنا لأحد أشكال الحكم الصالح وباعتبارها شكل من أشكال الرقابة التي تعزز من التنمية السياسية، وتفعيل هذه المشاركة السياسية من شأنها أن تقلل من حالة الفراغ السياسي التي يعيشها الشباب المهمشة، وعدم طرح قضاياهم في أنشطة الأحزاب السياسية مما يتطلب اعادة النظر في كيفية تفعيل طاقات الشباب واعادة بلورتها وجذبها حول الأحزاب السياسية لتخدم المصالح العامة.

ثالثاً: مؤسسات المجتمع المدني ومشاركة الشباب الفلسطيني فيها

أشارت الاحصائيات حسب مركز الاحصاء الفلسطيني أن 83% من الشباب (15-29) سنة يعملون في القطاع الخاص مقابل 10.1% يعملون في مؤسسات حكومية وطنية وعلي مستوي المنطقة فقد بلغت نسبة الشباب العاملين في القطاع الخاص في الضفة 83.7% مقابل 82.3 في قطاع غزة

وبلغ عدد المؤسسات الشبابية 372 مؤسسة في العام 2007 وتخصصت هذه المؤسسات في تبني وتطوير قدرات الشباب وتعزيز مهاراتهم القيادية لضمان مشاركتهم السياسية الفعالة، فقد برزت مشاركة الشباب بداية في منظمة التحرير الفلسطينية فقد تمثل الشباب تمثيلا حقيقيا في مؤسساتها وهياكلها وبخاصة بعد دخول الأحزاب السياسية المنظمة، فالرئيس الفلسطيني ترأس المنظمة وهو في عمر الثلاثينات وهناك العديد من القيادات التاريخية التي

ساهمت في تأسيس المنظمة وقياداتها وهم في عمر الشباب مما أسهم اسهاما كبيرا في تأسيس وتوجيه العمل النضالي الفلسطيني مما يشير الي أن المشاركة الشبابية في مؤسسات المجتمع المدني كانت مصدر القوة في تنظيم العمل السياسي النضالي للشعب الفلسطيني عكس ماهي عليه الآن فهي لم تعد تشكل رافدا أساسيا في الحياه العامة فقد بلغ عدد الشباب (18–29سنة) العاملين في القطاع غير المنظم لعام 2021 في فلسطين 155,000 منهم 145,000 منهم 145,200 ذكر مقابل 9,800 أنثى وتمثل نسبة العاملين في هذا القطاع نحو 29% من اجمالي الشباب العاملين في فلسطين مع العلم أن نسبة الشباب العاملين عمالة غير منظمة في فلسطين (بمعنى الشباب العاملين في القطاع غير المنظم بالإضافة إلي المستخدمين بأجر في القطاع المنظم والذين لا يحصلون علي أي من الحقوق في سوق العمل سواء مكافأة نهاية الخدمة /تقاعد، أو اجازة سنوية مدفوعة الأجر أو اجازة مرضية مدفوعة الأجر) قد بلغت 46% من مجمل الشباب العاملين منهم 53% من الذكور و17% من الاناث وبواقع 56% في الضفة الغربية و29% في قطاع غزة حيث من الجدير بالذكر بالحديث عن مستوي الأمية الذي انخفض بين الشباب في فلسطين للعام 2021 إلي نحو 0.7% في حين كانت النسبة 1.1% في الضفة و1.2% في قطاع غزة مقارنة بالعام 2007 وحيث بلغت نسبة الشباب خارج العمل أو التدريب 53% ففي الضفة 43% و67% في قطاع غزة للعام 2022 فيفترض أن تكون هناك زيادة واضحة في المشاركة الشبابية في مؤسسات المجتمع المدني سواء للرجل أو المرأة.4****

حيث أن أحدث احصاء للجهاز المركزي الفلسطيني للمرأة والرجل في التوزيع النسبي للأعضاء في الهيئات المحلية للعام 2020 فكان 20.0 اناث و80.0 ذكور، ورؤساء مجالس الطلبة 4.3 اناث و 95.7 ذكور، ومن القضاه 19.2 اناث و80.8 ذكور، والتوزيع النسبي للأفراد (15سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس 2020 فإن الحاصلين علي درجة البكالوريوس فأعلى الذكور 15.3 والاناث 18.7، ووصف الاحصاء تمثيل النساء في المجلسين الوطني والمركزي بالضعيف ، وتشكل نسبة الذكور في المجلس المركزي 94.3،و5.7 اناث، وفي المجلس الوطني 89.1 ذكور و10.9 اناث، والتوزيع النسبي للمحافظين 6.3 اناث، و 93.7 ذكور، وتوزيع أعضاء مجلس الوزراء في الحكومة الثامنة عشر من 87.5 الذكور، و12.5 اناث.*****5

رابعاً: القوانين المنظمة لمشاركة الشباب في الانتخابات

النظام الانتخابي السائد في الأراضي الفلسطينية يعبر عن النظام الاجتماعي الفلسطيني والحالة السياسية الغير مستقرة للشعب الفلسطيني، لما لتعددية الأنظمة والقوانين أثر سلبي في ضبط الحياه العامة مما شكلت عائقا أمام مشاركة الشباب الفلسطيني في مراكز صنع القرار وحضوره لدي المؤسسات الرسمية والغير رسمية، ويمكن التوقف في هذا السياق أمام أبرز الدلالات حول مشاركة الشباب في الانتخابات وأبرز مستوياتها الرئاسية والتشريعية.

الانتخابات الرئاسية: فالنظام الفلسطيني استبعد الشباب من الترشيح للانتخابات الرئاسية فقد نصت الفقرة 2 من المادة 12 من قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2005 علي ضرورة "أن يكون المرشح للانتخابات الرئاسية قد أتم الأربعين أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع " وعلي الرغم من ذلك كان للشباب دورا محوريا ومؤثرا في عملية التصويت لاختيار رئيس للسلطة الفلسطينية في انتخابات العامين 1996و2005.

الانتخابات التشريعية: كانت الانتخابات التشريعية عام 1996 التجربة الاولي الفلسطينية لاختيار ممثلي الشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدي الي انتخاب 88 في المجلس التشريعي حيث كان من بين الفائزين 15 شابا دون سن الأربعين أما الانتخابات التشريعية الثانية للعام 2006 فقد ترشح لها 122 شابا (18أنثى و104 ذكور علي مستوى الدوائر والقوائم من أصل 728 مرشحا) وكانت النتيجة أن فاز ما مجموعة 18 شابا (منهم أنثيان و16 ذكرا) من أصل 132 عضوا مجموع أعضاء المجلس التشريعي حيث برزت مشاركة الشباب واضحة في عملية الاقتراع لهذه الانتخابات حيث شارك 696,406 شباب في عملية الاقتراع من أصل 1,042,424 مقترعا من الانتخابات المحلية، حيث أشارت الاحصائيات أن هناك تقدما ملحوظا في عملية الترشح للانتخابات المحلية التي تمت بمراحلها الأربعة، فقد ترشح ما مجموعه 2958 شابا منهم 761 من الاناث، و 2193 من الذكور، وقد فاز ما مجموعه 870 شابا ،171 من الاناث و699 من الذكور علما أن هذه الانتخابات جرت لانتخاب 263 مجلسا محليا وبلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2006.******6

رابعاً: دوافع المشاركة السياسية

ان كل عمل أو نشاط يقوم به الانسان ينتج عن دافع معين لديه ويكمن ورائه سبب معين أدي إلي القيام بهذا الفعل فالإنسان يقوم بأعماله من دوافع حاجته ولذلك فإن المشاركة السياسية للشباب من الأعمال التي تتطلب من الانسان تبصرا ومعرفة بالأمور التي تدور من حوله فلا بد من وجود دوافع معينة تؤدي إلي نشاط سياسي فلا بد لنا من معرفة هذه الدوافع

- **اشباع الحاجات والرغبات النفسية لدى الفرد**

فالمشاركة هي حاجة نفسية لدى الانسان يمارسها من أجل تحقيق ذاته وذلك يتطلب علاقة هادفة مع الآخرين فتطور الاهتمام الاجتماعي والمشاركة تعتبر ضرورة للصحة النفسية .

تداعيات الأزمة علي الشباب

- **التعبير عن الوعي السياسي**

المشاركة في العملية السياسية واجبا وطنيا يجب علي الفرد عدم التهرب منه فمعرفة الفرد ووعيه بأهمية هذه المشاركة ودوره في التغيير ومعرفته للواقع السياسي يدفعه للمشاركة من أجل مصلحة الفرد والمجتمع

- **الخوف من النظام السياسي**

تعتبر بعض فئات المجتمع أن انخراطهم في أعمال المشاركة السياسية هو نوع من أنواع طاعة النظام الحاكم فهم يقومون بالمشاركة حتي يتجنبوا سخط هذه الأنظمة وخوفا من المسؤولين فيسعون جاهدين للسير مع التيار السياسي الذي ينتموا إليه دون تردد فيسارعون للمشاركة والإدلاء بأصواتهم خوفا من العواقب

- **التضامن العائلي وأو القبلي**

فالمشارك مثلا لا يكون له ميول سياسي ولا يرغب في شغل أي منصب ولا ينتمي لأي حزب سياسي ولكنه يشارك في الانتخابات ليدعم أخا له أو صديق أو قريب ليضمن نجاحه

- **للتعبير عن المطالب**

فالمشاركة السياسية في النشاطات تعبر عن مطالب الأفراد التي يسعون لتحقيقها فعندما يقوم مرشح بالتصويت لشخص معين فهو يقوم باختيار المرشح الذي يدعم احتياجات هذا الشخص ويسعي لتحقيق المطالب التي تعتبر من وجهة نظره مهمة وذات أولوية وكذلك الانتماء لحزب ما دون غيره يعبر عما يحتاجه الفرد ويسعى إليه من خلال أيدلوجية هذا الحزب واستراتيجيته

- **طلب لمنصب أو موقع وظيفي**

يبحث الشباب عن فرص عمل في السطلة ومؤسساتها للعمل المربح ويجدوا فيها ما يتناسب مع طموحاتهم فينخرطون في العمل السياسي بحماسة حتى يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم إما بالوصول للبرلمان أو قيادة حزب من الأحزاب وحتي الوصول إلي مراكز القيادة السياسية.

خامساً: التحديات والمعوقات التي تواجه الشباب الفلسطيني

- هناك العديد من الأمور التي تعرقل سير الأنشطة السياسية والتي تحد من المشاركة السياسية للشباب، اذ يتأثر الأفراد بالعديد من العوامل والمتغيرات منها ما هو سياسي وما هو اجتماعي واقتصادي أو ثقافي وغيرها من العوامل المختلفة التي تتلخص فيما يلي:
- الانقسام الفلسطيني والتجاذب المؤسسي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية منذ العام 2007 والتنافس السياسي بين الفصائل الفلسطينية وخاصة الفصيلين فتح وحماس، الذي أثر سلبا وبشكل كبير علي الحياه الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني فانعكس على جيل كبير من المجتمع وبخاصة فئة الشباب، كما انعكس أيضا علي حالة الانتماء للوطن ومؤسساته الرسمية والأهلية.
- . عدم اعتماد الكفاءة معيارا لتولي المناصب العامة ، وعدم اعتماد النزاهة والشفافية في إجراءات التعيين والتوظيف.
- . قانون رعاية الشباب الذي لم يتم تعديله حتي يومنا الحاضر والذي بقي بمسوداته قاصرا عن معالجة حقيقية لقضايا الشباب واحتياجاتهم وكيفية تطوير قدراتهم وحماية حقوقهم

- غياب البرامج الخاصة بالشباب والغرق في استخدام الشباب لمصالح حزبية وفئوية وفصائلية بعيدا عن أي برامج حقيقية تعتبر الشباب عنصرا فعالا في البناء الاجتماعي والحضاري
- ضعف تمثيل الشباب في الأطر القيادية للتنظيمات الذي انعكس علي ضعف دورهم في المجالس المحلية والمجلس التشريعي وانعدام منح الشباب فرص داخل الأحزاب للترشيح للانتخابات التشريعية والمحلية .
- ضعف البني التنظيمية للمنظمات الشبابية التي تشكل امتدادا للأحزاب وعدم انتظامها في عقد مؤتمراتها وقصورها عن ملامسة هموم وواقع واحتياجات قطاع الشباب وعدم توفر الدعم والإمكانيات والأدوات اللازمة لتمكين الشباب.
- استغلال المساجد في الضفة الغربية وقطاع غزة ميدانا للصراع السياسي بين الحكومتين والأحزاب الدينية ذات التوجهات المختلفة، والسيطرة عليها لأهداف سياسية معينة متجاهلة الأهداف الدينية ، وأخذها نقطة انطلاق لانتشار أفكارها السياسية وخاصة بعد الانقسام الفلسطيني عام 2007، حيث كانت نسبة الشباب الذين يترددون علي المساجد 50%، مما أثر علي عقول الكثير من الشباب وأثر على العقلية الأبوية التي شعرت بالخوف من مشاركة أبنائهم في الحياه السياسية.
- ضعف البناء الديمقراطي في مؤسسات المجتمع المدني وعدم وجود قواعد ديمقراطية سليمة في تشكيل وإدارة الأحزاب والمنظمات والاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات عدا عن ذلك ضعف الثقافة الديمقراطية لدي الشباب وعدم التمييز بين المعرفة السياسية والمشاركة السياسية
- سيطرة جيل كبير من السن علي قيادة الأحزاب والمؤسسات المهمة وعدم اتاحة الفرصة للشباب للمشاركة الفعالة داخلها مما أعطاهم شعورا باليأس
- انتشار الأمية وعدم توافر فرص تعليم متكافئة لكل الأفراد وانتشار الفقر اللذان يبعدان فئة الشباب عن المشاركة السياسية الفعالة فيؤثران سلبا
- فقدان الثقة في كثير من الشخصيات المهمة في العمل السياسي واتهام البعض منهم بالفساد

سادساً: أبرز التداعيات المترتبة علي عدم مشاركة السياسية للشباب

- البعد والانفصام وانعدام الثقة بين القيادة الفلسطينية والمواطن الفلسطيني بسبب غياب رؤية واضحة تحقق التفاف شعبي حولها
- استمرار تعطيل العملية الديمقراطية في فلسطين وحرمان المجتمع الفلسطيني من استعادة حيويته السياسية
- وجود عامل الهجرة بين جيل الشباب الي الدول الغربية
- عدم وجود تشريعات خاصة بالشباب وبمشاركتهم
- ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب
- ضعف الاهتمام الحكومي بالشباب لعدم وجود خطة حكومية لدعم ورعاية الشباب وتعزيز مشاركتهم في المجتمع.

الحلول والبدائل المقترحة

البديل الأول: تطوير مستوى البناء الديمقراطي لمؤسسات المجتمع المدني بانخراط الشباب بها من خلال التالي:

- نشر الوعي السياسي والاجتماعي الذي يحث الشباب علي المشاركة السياسية للوصول إلي تنشئة اجتماعية سليمة ونشر الوعي حول الثقافة الديمقراطية التي لا يعرف معناها الحقيقي إلا القليل
- وضع برامج لوضع كوتات شبابية في جميع المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني
- تعزيز ثقة الشباب بأنفسهم بالانخراط في المشاركة السياسية والمجتمعية لما لهذه الفئة من دور في التأثير علي القرارات والقوانين
- انشاء مؤسسات تستوعب طاقات الشباب وتدربهم وتعزز قدراتهم وتضع آليات مناسبة لتعزيز قدرات الشباب وتحفز طاقتهم
- انعاش المناهج الدراسية التعليمية التوعية للثقافة الديمقراطية والتوعية في المشاركة السياسية وتأسيس معاهد متخصصة في الديمقراطية تقوم بتثقيف الطلبة
- تعزيز ودعم الوعي السياسي والاجتماعي الذي يحث الشباب علي المشاركة السياسية وتوعية الأهالي باشراك أبنائهم في الحياه السياسية باعتبارها مسؤولية وطنية
- افساح المجال للشباب بالمشاركة السياسية عن طريق تنحي الجيل الكبير من السن المسيطر علي الأحزاب والمؤسسات المهمة

البديل الثاني: وضع رؤية واضحة وحقيقية من شأنها تلبيه احتياجات الشباب وترك مجال الحريات للشباب ودعم المبادرات الشبابية ومنها:

- عقد دورات للشباب ونقاشات ومحاضرات لتعليم الشباب القيادة والقدرة علي التواصل والاتصال وتفعيل دوائر الشباب المتطوعين داخل المؤسسات مع توفير كادر داخل المؤسسات للقيام بالأعمال التي تتناسب مع الشباب
- عمل برامج تطوير قدرات الشباب مشروط باستمرارية التدريب وعدم اقتصاره علي فترات المشاريع فقط
- كتابة أبحاث عن التحديات التي تواجه النظام السياسي وتنمية وعي الشباب بالقضايا المجتمعية
- أن يقوم الشباب بكتابة المشاريع الخاصة بهم
- توظيف الأدوات والوسائل الرقمية بكافة أنواعها بهدف لإحداث تغيير واقع سلبي لواقع ايجابي
- توجيه التمويل بما يخدم الاستراتيجيات التنموية للنهوض بالشباب وتقديم لهم كافة حرياتهم لتطوير طموحاتهم.
- بناء جمهور من خلال التعبئة والتوعية والتعاون والاقناع للوصل لمجتمع واعي بأهمية الانتخابات
- القيام بتبني نشاطات وبرامج أو حراك ووضع خطط ملائمة الفئة الشباب يمكن تنفيذها علي أرض الواقع من أجل اشراكهم بصنع القرار

البديل الثالث: ممارسة الديمقراطية عملا وليس قولا لدي المؤسسات السياسية وفتح أبوابها أمام الأجيال الجديدة واحياء العمل التطوعي وتبني المؤسسات والتنظيمات لتلك الأعمال والاشراف عليها من خلال:

- وضع قواعد ديمقراطية سليمة في تشكيل وإدارة الأحزاب والمنظمات والاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات مما يتيح فرصة التدريب السياسي للشباب للمشاركة الفعالة داخلها
- العمل علي تعزيز صوة الانتخابات بأنها تكليف وليس تشريف
- اعطاء الشباب الحق في العمل والمشاركة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية ومواقع صنع القرار
- ايجاد برامج حزبية لا تميز حزب عن آخر وتعطي اهتمام بفئة الشباب وتحقق تطلعاتهم
- المشاركة السياسية علي مبادئ العدالة والديمقراطية والحقوق والواجبات الملزمة لكل فرد والمتمثلة بالقوانين والأنظمة الناظمة لعمل المؤسسات الرسمية والغير رسمية
- اعطاء الحق بحرية التعبير والمشاركة وتوضيح الخطأ المعتقد من الغالبية بأن من يدلي برأيه يتعرض للأذى، وتعزيز الحوار بين الشباب وصناع القرار
- اعادة بناء وتفعيل وتوحيد كل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني

المفاضلة بين البدائل:

في سياق المفاضلة بين البدائل الثلاثة فإن الورقة قامت بتقديم ثلاثة بدائل كاملة ومتكاملة من شأنها تحقيق الهدف العام المتمثل في تعزيز المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني وفي اطار المفاضلة بين هذه البدائل المقترحة فإن الورقة توصي بضرورة العمل بهذه البدائل بالتزامن مع بعضهم البعض كونها تتسم بالمقبولية والمعقولية ولها المنفعة الكاملة للوصول الي مجتمع ديمقراطي واع.

الخاتمة

" ان من لا يحسب حساب الجيل الجديد لا يستطيع التخطيط للمستقبل بشكل سليم ، بل ولا يعرف ماذا يعني المستقبل"

لا بد لنا اليوم من التركيز علي واقعنا والاعتراف بالحقوق المتساوية والثابتة لجميع أفراد الأسرة البشرية ولاسيما بحق الشباب في المشاركة السياسية، وفي المساهمة في اتخاذ القرار السياسي، فالشباب هم ثروة الشعوب الحقيقية ، فهم الحاضر والمستقبل وهم الأمل الطموح لكل تقدم وتنمية سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ، فلا اصلاح ولا مشاركة فاعلة إلا بوجود شريحة الشباب، فإن كسب هذا القطاع الواسع من قبل صانعي القرار والسياسيين يعني كسب معركة التغيير والإصلاح السياسي والمجتمعي والاقتصادي الحقيقي، وتنامي روح الوطنية في المجتمع كافة.

المراجع

- الجهاز المركزى للاحصاء الفلسطينى
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4295
-الديمقراطية-في-الضفة-الغربية-وقطاع-غزة
https://al-shabaka.org/commentaries
وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية- وفا
https://wafa.ps/Pages/Details/53075
- دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني
/https://www.masarat.ps/article/4937-
- مشاركة المرأة الفلسطينية
https://www.wafa.ps/Pages/Details/35708
- الانتخابات-التشريعية-الفلسطينية
https://pchrgaza.org/ar